



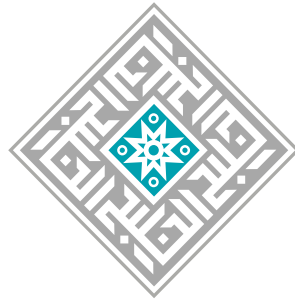
مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



وهم الاحتكار الإمبراطوري للقوة: القوة الكافية للاستقلالية الوطنية (نحو رؤية استراتيجية جديدة لعالم متعدد الأقطاب)

إعداد: قسم الدراسات الاستراتيجية
مركز الخليج للأبحاث





الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث



تتردد بين الحين والآخر في الأدبيات الجيوسياسية والاستراتيجية أطروحات تصوّر النظام الدولي وكأنه محكوم حتماً بمنطق الهيمنة والتبعية، وكأن الدول لا تملك من الخيارات إلا أن تنضوي تحت كنف قوة عظمى أو تعيش في هشاشة دائمة. هذه الأطروحات – وإن تنوعت مصادرها وتباينت لغتها الأكاديمية – تنطلق في جوهرها من فرضية واحدة: أن القوة شيء يُحتكر، وأن الاستقلال الاستراتيجي وهم لا يناله إلا من يمتلك أساطيل تجوب المحيطات وقواعد عسكرية تنتشر في القارات.

والحقيقة أن هذه الأطروحات ليست محايدة؛ على الإطلاق. فهي في الغالب تخدم مصالح القوى الكبرى التي تريد إبقاء العالم رهين منطق الاستقطاب، وتُحكم قبضتها على الدول الأصغر بإقناعها بأنها لا خيار أمامها سوى الارتهان لراعٍ أكبر. إنها تروّج لعالم يعود فيه النظام الدولي إلى ثنائية الهيمنة والتبعية، في وقت تُثبت فيه الوقائع أن العالم يسير في اتجاه معاكس تماماً؛ نحو تعددية حقيقية، وتوزيع فعلي للقوة، وصعود لا يمكن إيقافه لدول اختارت أن تبني قواها الكافية بدلاً من أن تنتظر حماية أحد.

إعادة تعريف القوة: من الهيمنة إلى الكفاية

الخطأ المنهجي الأكبر في أطروحات الهيمنة أنها تُعرّف القوة تعريفاً أحادياً وقديماً؛ بما معناه: القوة هي القدرة على إخضاع الآخرين، وفرض الإرادة، وامتلاك أدوات الإكراه. وهذا التعريف، وإن كان يصف جانباً من الواقع التاريخي، فإنه يُخفق إخفاقاً فادحاً في استيعاب ما أعادت البشرية اكتشافه في القرن الحادي والعشرين.

فالقوة الحقيقية اليوم ليست القدرة على احتلال الدول الأخرى، بل القدرة على حماية الداخل وتحقيق الازدهار وبناء الإنسان. وكما أوضح جوزيف ناي في تمييزه بين «القوة الصلبة» و«القوة الناعمة» و«القوة الذكية»، فإن الدولة الأكثر نفوذاً في عالم اليوم ليست بالضرورة الأقوى عسكرياً، بل الأكثر قدرة على التأثير والإقناع وبناء الشراكات وتحقيق الاستقرار. والأكثر من ذلك، أن ناي يُحذّر من أن «انتشار القوة» خارج احتكار الدول والقوى الكبرى التقليدية (Power Diffusion) بات يمثل تهديداً لنفوذ تلك القوى لا يقل خطورة عن «تحول القوة» (Transition Power) من قطب إلى آخر!

والمفهوم الذي يحتاجه العالم اليوم ليس «القوة المطلقة»، ولا «التبعية المقبولة»، بل ما يمكن تسميته «القوة الكافية»: أي القدرة التي تُمكن الدولة من حماية قراراتها الوطني، وتحقيق ازدهار شعبها، والمساهمة في الاستقرار الإقليمي والدولي، دون أن تسعى إلى الهيمنة على الآخرين أو الارتهان لهم.

”
**القوة الحقيقية اليوم
ليست القدرة على احتلال
الدول الأخرى بل القدرة
على حماية الداخل
وتحقيق الازدهار وبناء
الإنسان**

“

1 Nye, Joseph S. The Future of Power. New York: PublicAffairs, 2011, Part I: "Types of Power" — Chapter 1: "What Is Power in Global Affairs"; Part II: "Power Shifts" — Chapter 5: "Diffusion and Cyber Power".





من أكثر المغالطات شيوعاً في أطروحات الهيمنة أنها تُساوي بين «الاعتماد المتبادل» و«التبعية». وهذه مساواة مضللة؛ فالعالم الحديث قائم بطبيعته على الاعتماد المتبادل (Complex Interdependence) كما نظر له روبرت كيوهان وجوزيف ناي،² وهذا الاعتماد لا يُلغِي السيادة بل يُعيد تشكيل أدواتها. فالولايات المتحدة على سبيل المثال تحتاج إلى الصين في سلاسل التصنيع، والصين تحتاج إلى الأسواق الغربية، وأوروبا تحتاج إلى الطاقة والموارد، والدول الصناعية تحتاج إلى المعادن النادرة، والدول المنتجة تحتاج إلى التكنولوجيا والاستثمار. بل إن أكبر القوى العسكرية في العالم تعتمد على شبكات عالمية معقدة من الموردين والمصانع والممرات البحرية والرقائق الإلكترونية.

أي أن الجميع يحتاج إلى الجميع. وهذا ليس ضعفاً، بل طبيعة العصر الحديث. والفرق الجوهرى هو بين دولة تدير اعتمادها المتبادل بذكاء وتحوِّله إلى نفوذ وشراكة، وبين دولة تسمح لهذا الاعتماد أن يتحول إلى تبعية هرمية تُقيد قراراتها. الأولى تمارس السيادة في عالم مترابط، والثانية تتخلى عنها بذريعة الواقعية.

والتاريخ مليء بدول دفعت أثماناً باهظة لأنها ربطت أمنها ومصيرها بالكامل بقوة عظمى واحدة، ثم اكتشفت لاحقاً أن مصالح تلك القوة قد تغيّرت، وأن القوى الكبرى لا تتردد في إعادة تموضعها أو التخلي عن حلفائها حين تتغير حسابات مصالحها.

أدوات الردع تغيّرت: ثورة في مفهوم الأمن

ثمة تحول جذري آخر تتجاهله أطروحات الهيمنة: أن أدوات الردع نفسها تغيّرت تغيّراً جوهرياً. في الماضي، كانت القوة العسكرية التقليدية الضخمة شرطاً للبقاء. أما اليوم، فإن الطائرات المسيّرة، والصواريخ الدقيقة، والحرب السيبرانية، والذكاء الاصطناعي، والتصنيع المتقدم، والاقتصاد الرقمي، والتقنيات اللامركزية، كلها أعادت توزيع عناصر القوة بصورة غير مسبوقة في التاريخ الإنساني.

ولهذا أصبح بالإمكان لدول متوسطة الحجم أن تفرض معادلات ردع حقيقية، وأن تحمي مصالحها، وأن تجعل تكلفة الاعتداء عليها مرتفعة جداً، دون أن تحتاج إلى أن تصبح إمبراطورية عالمية. فالدولة المستقلة ليست هي التي تستطيع احتلال العالم، بل التي تستطيع منع العالم من احتلال قراراتها. وهذا الفارق الدقيق هو جوهر مفهوم «القوة الكافية».

”

الدولة المستقلة ليست هي التي تستطيع احتلال العالم بل التي تستطيع منع العالم من احتلال قراراتها

“

2 Keohane, Robert O., and Nye, Joseph S. Power and Interdependence 4. th ed. Boston :Longman/Pearson .2012 ,Chapter” :1 Interdependence in World Politics “,pp ;18-3 .Chapter” :2 Realism and Complex Interdependence “,pp.31-19 .

[http://slantchev.ucsd.edu/courses/ps240/05%20Cooperation%20with%20States%20as%20Unitary%20Actors/Keohane%20&%20Nye%20-%20Power%20and%20interdependence%20Ch.\[201-3\].pdf](http://slantchev.ucsd.edu/courses/ps240/05%20Cooperation%20with%20States%20as%20Unitary%20Actors/Keohane%20&%20Nye%20-%20Power%20and%20interdependence%20Ch.[201-3].pdf)





ثمة حقيقة استراتيجية بالغة الأهمية لا تزال تُغفلها أطروحات الهيمنة التقليدية: أن التصنيع الحربي بكل مستوياته وتقنياته لم يعد اليوم حكراً على دولة بعينها أو مجموعة ضيقة من الدول الكبرى. صحيح أن ثمة تفاوتاً واضحاً بين المصنّعين الكبار من حيث العمق التقني والخبرة المتراكمة وحجم الاستثمار، لكن الصحيح أيضاً أن الفجوة التي كانت تبدو سحيقة في الماضي قد ضاقت بصورة لافتة، وأن الدولة التي تضع في رؤيتها الاستراتيجية تصنيعاً حروبياً متقدماً، وتُخصّص له خطة واضحة وتمويلًا كافيًا وإشرافاً دقيقاً، لم يعد أمامها من عائق حقيقي يحول دون بلوغ مستويات تقنية رفيعة.

فالمعرفة العلمية والتقنية التي كانت في الماضي تُحاط بأسرار الدولة وتُحرس بأشد القيود، باتت اليوم تتسرب وتنتشر عبر الجامعات والأبحاث المنشورة والتعاون الأكاديمي الدولي وشبكات الخبراء والتقنيين المتنقلين بين الدول. ولم تعد هناك أسرار مطلقة في مجال الصناعة الدفاعية، بما فيها الأكثر تقدماً: الطائرات المقاتلة والصواريخ الدقيقة والخواصات والمنظومات السيبرانية والذكاء الاصطناعي العسكري. فما كان يستغرق عقوداً من الزمن لبنائه بات اليوم يُنجز في سنوات، وما كان يتطلب موارد إمبراطورية أصبح في متناول دول متوسطة ذات إرادة سياسية صادقة وتخطيط استراتيجي رصين.

والشواهد على ذلك كثيرة: فتركيا طوّرت في غضون سنوات قليلة صناعة طائرات مسيّرة متقدمة باتت تُصدّر إلى عشرات الدول وأثبتت فعاليتها في ميادين القتال، ناهيك عن قدراتها المشهودة في أسلحة حديثة متنوعة، وكوريا الجنوبية أصبحت من كبار مصدّري الأسلحة في العالم بما فيها الدبابات والمدفعية والطائرات المقاتلة، وإيران رغم كل عزلتها الدولية وعقوباتها المتراكمة، طوّرت قدرات صاروخية ومسيّرة لا يمكن إنكارها، وإسرائيل بنت صناعة دفاعية من بين الأكثر تطوراً في العالم من الصفر تقريباً، وباكستان والهند تمتلكان اليوم برامج نووية وصاروخية متكاملة.

الدرس الاستراتيجي من كل هذا واضح: الإرادة السياسية الصادقة، والرؤية الاستراتيجية الواضحة، والاستثمار الكافي في التعليم والبحث والتطوير، والإشراف المؤسسي الدقيق - هذه هي المفاتيح الحقيقية للقدرة الدفاعية الوطنية، لا الانتظار على أبواب الموردين الكبار أو الاعتقاد بأن التقنية العسكرية المتقدمة امتياز حصري لا يُنال. وهذا بالذات هو ما تُحاول أطروحات الهيمنة إخفاءه: أن الاحتكار الذي تدّعيه القوى الكبرى في مجال التسليح أخذ في التآكل، وأن الدول التي تُدرك هذه الحقيقة وتعمل بموجبها تُعيد رسم خريطة التوازن الاستراتيجي بهدوء وثبات.

”

**احتكار التسليح الذي
تدعيه القوى الكبرى أخذ
في التآكل والدول التي
تُدرك هذه الحقيقة تُعيد
رسم خريطة التوازن
الاستراتيجي بهدوء
وثبات**

“

إذا كانت القوة الكافية هي الهدف، فما هي مقوماتها؟ الإجابة ليست في الترسانات العسكرية وحدها، بل في منظومة متكاملة من العناصر المتشابهة:

أولاً: الرؤية الحكيمة والقرار الصادق

لا تبنى الدول القوية بالموارد وحدها، بل بالقيادة التي تعرف إلى أين تسير، فالرؤية الاستراتيجية الواضحة التي تُحدد الأولويات الوطنية، وتوازن بين المصالح المتنافسة، وتدير التوازنات الدولية بحكمة، هي الأساس الذي تقوم عليه كل قوة حقيقية، والقرار الصادق يعني أن تتخذ الدولة قراراتها بناءً على مصالحها الوطنية الحقيقية، لا على إملاءات خارجية أو ضغوط آنية.

ثانياً: المجتمع المستقر والمتعلم

لا قوة بلا إنسان، فالدولة التي تستثمر في تعليم مواطنيها، وفي بناء مجتمع متماسك يثق بمؤسساته ويشارك في صنع مستقبله، تبني قوة أكثر ديمومة من أي ترسانة عسكرية، والتاريخ يُثبت أن الدول التي تنهار من الداخل لا تحميها الجيوش الجرارة، فالاستقرار الاجتماعي والتماسك الوطني هما الدرع الحقيقي لأي دولة تطمح إلى القوة المستدامة.

ثالثاً: النهج الصناعي والتقني

القوة الاقتصادية الحقيقية لا تقوم على تصدير المواد الخام أو الاعتماد على الريع، بل على بناء قدرة صناعية وتقنية وطنية تُنتج قيمة مضافة حقيقية. والدول التي تهمل تصنيعها الوطني وتعتمد على الاستيراد في كل شيء تجعل نفسها عُرضة للابتزاز الاقتصادي والضغوط الجيوسياسية. وفي المقابل، فالدول التي تبني صناعاتها وتطور تقنياتها وتستثمر في البحث والتطوير تُحوّل اقتصادها من عامل هشاشة إلى عامل قوة.

رابعاً: التعاون الدولي الذكي

القوة الكافية لا تعني العزلة، بل تعني القدرة على بناء شراكات متنوعة ومتوازنة تخدم المصالح الوطنية دون أن تُقيّد الاستقلالية، والدولة الناضجة هي التي تعرف كيف تتعاون مع الجميع دون أن تنحاز لأحد انحيازاً كاملاً، وكيف تُحوّل الاعتماد المتبادل إلى نفوذ بدلاً من أن تسمح له بأن يتحول إلى قيد، وهذا ما يُسميه الباحثون اليوم بـ «التحوط الاستراتيجي» (Hedging Strategic) أو «الالتزام المتعدد» (alignment-Multi).³



”

القوة الكافية لا تعني العزلة بل تعني القدرة على بناء شراكات متنوعة ومتوازنة تخدم المصالح الوطنية دون أن تُقيّد الاستقلالية

“

3 Gould-Davies, Nigel” .Russia-Ukraine War :Escalation ,Not Stalemate “.IISS Online Analysis, February .2026 <https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2026/02/russiaukraine-war-escalation-not-stalemate> ;/Kara ,Mehtap” .India’s Hedging Strategy in Great Power Competition “.Pacific Focus ,vol ,40 .no) 1 .March ,(2025 pp .,36-5 .https://.doi.org/10.1111/paf012271.



خامساً: الاستدامة والبيئة والطاقة

في عالم تتحول فيه الطاقة المتجددة من خيار إلى ضرورة، وتتصاعد فيه تداعيات تغير المناخ، فإن الدولة التي تبني استقلالية في مجالات الطاقة وتطور قدراتها في الطاقة النظيفة تُحصّن نفسها من أحد أكبر أوجه الهشاشة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

صعود القوى المتوسطة: شواهد من الواقع

الواقع يُقدّم شواهد حية على أن القوة الكافية ممكنة وقابلة للتحقق، وأن الاستقلالية الاستراتيجية ليست حكراً على القوى العظمى. ففي منطقة الشرق الأوسط والجنوب الآسيوي تحديداً، تبرز نماذج متعددة ومتباينة لدول تسعى كل منها بأسلوبها الخاص إلى بناء قوتها الكافية والتموضع في النظام الدولي من موقع الشريك لا التابع.

تمثّل الهند ربما أوضح هذه النماذج وأكثرها تجزراً في مفهوم «تعدد الشراكات الاستراتيجية»؛ فهي دولة نووية تبني علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة وروسيا والصين في آن واحد، وتُحافظ على استقلاليتها في القرار الوطني بينما تُطور قدراتها الاقتصادية والتقنية والعسكرية بوتيرة متسارعة، مستندةً إلى سوق داخلي ضخم وقاعدة صناعية وتقنية متنامية. وتكمن قوتها المضاعفة في الجمع بين الحجم الديموغرافي والكفاءة التقنية والموقع الجيوستراتيجي في قلب المحيط الهندي، رغم استمرار بعض التحديات التنموية والبنوية المرتبطة باتساعها السكاني وتفاوتاتها الداخلية.

أما تركيا، فتُجسّد نموذج الدولة التي ترفض الارتهان لمحور واحد رغم انتمائها إلى تحالف غربي راسخ. فهي تُدير علاقاتها مع روسيا والصين ودول الجنوب الإفريقي والعالم العربي بمرونة لافتة، وتبني صناعة دفاعية وطنية متقدمة باتت تُصدّر منتجاتها إلى أسواق متعددة، وتوظّف موقعها الجغرافي الفريد بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط رافعةً استراتيجية لا تُضاهى⁴. وتنبع قوتها المضاعفة من قدرتها على إدارة انتماءاتها المتعددة وتحويل هذا التوتر إلى نفوذ.

وتمثّل المملكة العربية السعودية نموذجاً لقوة متوسطة تُعيد تعريف نفسها من دولة ريعية تعتمد على مورد واحد إلى اقتصاد متنوع يُطور قدراته الصناعية والتقنية ويستثمر في رأس المال البشري. وهي تُدير علاقاتها الدولية بمرونة متزايدة مع الحفاظ على شراكات متوازنة مع مختلف القوى الدولية. وتكمن قوتها المضاعفة من قيادة تمكنت من الجمع بين الثقل الاقتصادي والموقع الجغرافي المحوري والتحول الداخلي المتسارع.

4 Aydin-Düzgit, Senem. "Risk, Leverage, Autonomy: Turkey's Options in a U.S.-China World". Middle Powers Project, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, November.2025
<https://www.belfercenter.org/research-analysis/risk-leverage-autonomy-turkeys-options-us-china-world>



”

الواقع يُقدّم شواهد حية
على أن القوة الكافية
ممكنة وقابلة للتحقق وأن
الاستقلالية الاستراتيجية
ليست حكراً على القوى
العظمى

“





وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال باكستان التي تمثل حالة مختلفة ومعقدة في آن؛ فهي دولة نووية ذات ثقل ديموغرافي وجيوستراتيجي كبير، تقع في ملتقى جنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وتنبع أهميتها الاستراتيجية من موقعها الفريد وقدراتها الدفاعية وحجمها البشري، إلى جانب تحديات داخلية مرتبطة بمسارات التنمية والاستقرار المؤسسي، وهي تحديات تواجهها كثير من الدول الصاعدة بدرجات متفاوتة. لكنها تجعل ترسيخ القوة الشاملة عملية مستمرة ترتبط بتعزيز الداخل بالتوازي مع توظيف عناصر القوة الخارجية.

هذه الدول الأربع، على تباين نماذجها وتفاوت مراحل تطورها، تثبت معاً أن القوة الكافية ممكنة وأن الاستقلالية الاستراتيجية ليست وهماً. لا تسعى أيٌّ منها إلى الهيمنة على العالم، ولا تدّعي القدرة على إحلال السلام العالمي بمفردها. لكنها تُقدّم شواهد حية على أن الدولة التي تبني نفسها بجدية يمكنها أن تسهم في الاستقرار الإقليمي والدولي دون أن تكون إمبراطورية ودون أن تكون تابعة.

حدود القوى العظمى: شواهد من الواقع

إذا كانت أطروحات الهيمنة تُقنع الدول المتوسطة بأنها لا خيار أمامها سوى الارتهان لقوة عظمى، فإن أبلغ رد على هذه الأطروحات لا يأتي من النظرية، بل من التاريخ نفسه. فالقوى العظمى، بكل ما تمتلكه من ترسانات وأساطيل وشبكات تحالفات، لم تستطع في مرات عديدة تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ولم تستغن يوماً عن بقية دول العالم.

الولايات المتحدة: القوة العظمى التي لا تكسب حروبها

الولايات المتحدة هي أقوى دولة عسكرياً في تاريخ البشرية، وتمتلك ميزانية دفاعية تتجاوز ميزانيات الدول العشر التالية مجتمعةً. ومع ذلك، فإن سجلها في الحروب التي خاضتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يكشف عن فجوة صارخة بين القوة العسكرية الهائلة والنتائج الاستراتيجية المرجوة.

في كوريا (١٩٥٠-١٩٥٣م)، دخلت الولايات المتحدة الحرب بتفوق عسكري ساحق، لكنها انتهت بهدنة لا بانتصار، وبقي الكوريون الشماليون في موقعهم. وفي فيتنام (١٩٥٥-١٩٧٥م)، استنزفت الحرب الولايات المتحدة بشرياً ومادياً، وتكبدت خلالها أكثر من خمسة وخمسين ألف قتيل، وأنفقت مئات المليارات من الدولارات، ثم انسحبت في نهاية المطاف وسقطت سايجون في أيدي الشمال الفيتنامي عام ١٩٧٥م. وكان الدرس الذي استخلصه المحللون الاستراتيجيون الأمريكيون أنفسهم صريحاً: القوة العسكرية الساحقة لا تكفي لإعادة تشكيل مجتمعات لا تريد أن تُعاد.

”

**القوى العظمى بكل ما
تمتلكه من ترسانات
وأساطيل وشبكات
تحالفات لم تستطع
في مرات عديدة تحقيق
أهدافها الاستراتيجية**

“

٥ , مرجع سابق، Joseph S. Nye, The Future of Power





ثم جاء العراق (٢٠٠٣-٢٠١١م)، حيث أسقط الجيش الأمريكي نظام الرئيس صدام حسين في أسابيع، لكنه عجز عن بناء الدولة التي أراد. وانتهى الأمر بانسحاب أمريكي وفراغ أفضى إلى صعود تنظيم داعش وغيرها وموجات من عدم الاستقرار الإقليمي. وفي أفغانستان (٢٠٠١-٢٠٢١م)، خاضت الولايات المتحدة أطول حرب في تاريخها، أنفقت فيها ما يزيد على تريليوني دولار، وفي غضون أسابيع من انسحابها المضطرب عام ٢٠٢١م عادت طالبان إلى السلطة كأن شيئاً لم يكن. وقد وصف الجنرال مارك ميلي (رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية) هذه النتيجة بأنها «فشل استراتيجي»^٦.

والأهم من كل ذلك أن الولايات المتحدة رغم قوتها العظمى لا تستغني عن بقية العالم؛ فهي تعتمد على الصين في سلاسل التوريد الصناعية، وعلى دول الخليج في استقرار أسواق النفط، وعلى حلفائها الأوروبيين في منظومة الأمن الجماعي، وعلى الدول المنتجة للمعادن النادرة في تصنيع تقنياتها المتقدمة. وحين فرضت الصين قيوداً على تصدير المعادن النادرة عام ٢٠٢٣م، اضطرت الولايات المتحدة إلى التفاوض والبحث عن بدائل، وهو ما يثبت أن الاعتماد المتبادل حقيقة لا تلغيها القوة العسكرية.

روسيا: القوة النووية التي تعثرت في أوكرانيا

روسيا ثاني أكبر قوة عسكرية في العالم، وتمتلك أضخم ترسانة نووية، وجيشاً يُعدّ من أقوى الجيوش التقليدية. ومع ذلك، حين شنت غزوها الشامل لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢م، توقع كثير من المحللين أن الأمر لن يستغرق أياماً. لكن ما جرى كان مختلفاً تماماً، فقد صمدت أوكرانيا، وهي دولة أصغر بكثير من حيث الموارد والقدرات العسكرية، وأوقعت بالجيش الروسي خسائر بشرية ومادية ضخمة، وأجبرته على التراجع من محيط كييف، وحوّلت الحرب إلى استنزاف مطوّل لم يكن في حسابات موسكو^٧.

وقبل أوكرانيا، كانت تجربة روسيا في أفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩م) درساً مؤلماً، فقد دخل الجيش السوفيتي بكامل قوته وانسحب بعد عشر سنوات دون تحقيق أهدافه، فيما وصفه غورباتشوف بـ «الجرح النازف». وفي الشيشان خاضت روسيا حربين مكلفتين (١٩٩٤-١٩٩٦م أو ١٩٩٩-٢٠٠٩م) لإخضاع جمهورية صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها مليوناً ونصف المليون نسمة. وفي سوريا، تدخلت روسيا عسكرياً منذ ٢٠١٥م، ودعمت نظام الأسد، لكنها لم تستطع تحقيق الاستقرار الدائم، وانتهى المشهد بسقوط النظام نفسه في ديسمبر ٢٠٢٤م.

6 [Julian Borger, The Guardian, Tue 28 Sep 2021, https://www.theguardian.com/us-news/2021/sep/28/afghanistan-withdrawal-gen-mark-milley-senate?utm_source=chatgpt.com](https://www.theguardian.com/us-news/2021/sep/28/afghanistan-withdrawal-gen-mark-milley-senate?utm_source=chatgpt.com)

7 Gould-Davies, Nigel. "Russia-Ukraine War: Escalation, Not Stalemate". IISS Online Analysis, February, 2026 <https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2026/02/russiaukraine-war-escalation-not-stalemate> ,/Kara, Mehtap". India's Hedging Strategy in Great Power Competition ".Pacific Focus ,vol ,40 ,no)1 .March ,(2025 pp ,36-5 .https://doi.org/10.1111/paf012271.

”
الولايات المتحدة لا
تستغني عن بقية
العالم فهي تعتمد
على الصين في سلاسل
التوريد الصناعية وعلى
دول الخليج في استقرار
أسواق النفط وعلى
حلفائها الأوروبيين في
منظومة الأمن الجماعي

“





والأهم أن روسيا، رغم ثرواتها الطبيعية الهائلة، تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسواق الدولية لتصريف نفطها وغازها، وعلى الاستيراد في قطاعات صناعية وتقنية واسعة. وحين فُرضت عليها العقوبات الغربية بعد 2022م، عانت اقتصادياً بصورة ملموسة رغم كل ادعاءات الاكتفاء الذاتي.

الصين: قوة صاعدة ذات نموذج قائم على التنمية

الصين اليوم تُعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وتمتلك أحد أكبر الجيوش من حيث العدد، وهي في جوهر صعودها قوة تعتمد بدرجة أساسية على مسار التنمية الاقتصادية والتصنيع والتقدم التكنولوجي، أكثر من اعتمادها على الأدوات العسكرية في إدارة توسعها الدولي.

وتقوم قوة الصين الحديثة على اندماجها العميق في الاقتصاد العالمي، حيث ترتبط بأسواق متعددة في مختلف القارات لتصريف صادراتها الصناعية الضخمة، كما تعتمد على استيراد بعض المدخلات الحيوية، خصوصاً في مجالات الطاقة، وبعض السلع الزراعية، والرقائق الإلكترونية المتقدمة. وقد أبرزت القيود الأمريكية على تصدير التقنيات المتقدمة في مجال أشباه الموصلات حساسية هذا القطاع وأهميته في المنافسة التكنولوجية العالمية، ودفع بكين إلى تسريع برامجها الوطنية لتعزيز الاكتفاء الذاتي في هذا المجال.

وعلى الصعيد العسكري، لم تخض الصين حرباً كبيراً منذ حربها مع فيتنام عام 1979م، وهو ما يعكس تفضيلاً واضحاً في مقاربتها الاستراتيجية للتركيز على التنمية الداخلية وبناء القوة الاقتصادية والتكنولوجية، أكثر من الانخراط في الصراعات العسكرية المباشرة. وفيما يتعلق بملف تايوان وبحر الصين الجنوبي، تتحرك الصين ضمن بيئة ردع إقليمي ودولي معقدة، تُدار فيها التوازنات بحسابات دقيقة، بما يعكس طبيعة سياستها القائمة على إدارة الصعود التدريجي وتجنب الانزلاق إلى مواجهات واسعة.

وبذلك، يُمكن النظر إلى الصين كنموذج لقوة كبرى صاعدة تسعى إلى تعزيز مكانتها الدولية عبر أدوات الاقتصاد والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد العالمية، مع الحرص على ضبط استخدام القوة العسكرية ضمن حدود محسوبة، بما ينسجم مع أولوياتها التنموية طويلة الأمد.^٨

الخلاصة الاستراتيجية: القوة العظمى لا تعني القدرة المطلقة

ما تكشفه هذه الشواهد مجتمعةً هو حقيقة بالغة الأهمية: القوى العظمى نفسها لا تستطيع تحقيق كل ما تريد، ولا تستغني عن بقية دول العالم. فالقوة العسكرية الهائلة لا تُلغي إرادة الشعوب، ولا تُعيد تشكيل المجتمعات قسراً، ولا تحل محل الشرعية السياسية والتماسك الاجتماعي. والاعتماد المتبادل حقيقة تسري على الجميع، بمن فيهم أقوى الدول.

٨ نفس المرجع.

”

**القوة العسكرية
الهائلة لا تُلغي إرادة
الشعوب ولا تُعيد
تشكيل المجتمعات
قسراً**

“





وهذا بالذات هو ما يُفقد أطروحات الهيمنة في جوهرها؛ إذا كانت القوى العظمى نفسها لا تستطيع تحقيق أهدافها الاستراتيجية بمجرد امتلاك القوة العسكرية، ولا تستغني عن شراكات الدول الأخرى، فكيف يُقال للدول المتوسطة إن خيارها الوحيد هو الارتهان لرأع أكبر؟ الجواب هو أن هذه الأطروحات لا تصف الواقع، بل تُريد تشكيله لصالح القوى التي تروّج لها.

نحو نظام دولي أكثر توازناً

العالم لا يتجه بالضرورة إلى حرب باردة جديدة، بل إلى شبكة مصالح متشابكة ومتعددة المستويات. نعم، هناك تنافس بين القوى الكبرى على التقنية والطاقة والممرات والأسواق، لكن هذا لا يعني أن البشرية محكومة حتماً بثنائية استقطابية مغلقة، بل إن كثيراً من الدول تحاول بوعي أن تبني علاقات متوازنة ومتنوعة، لا لأنها ضعيفة، بل لأنها تدرك أن الاستقرار العالمي يحتاج إلى تقليل الاستقطاب لا تعميقه.

العلاقات الدولية ليست مباراة صفرية دائماً. فكل تعاون مع طرف لا يعني بالضرورة عداً لطرف آخر، العالم أكثر مرونة من ذلك، والمصالح أكثر تعقيداً، والدول أكثر ذكاءً من أن تختزل نفسها داخل معسكرات جامدة. والتوازن الذكي ليس وهماً مؤقتاً، بل مهارة استراتيجية تتقنها الدول الناضجة التي تعرف كيف تبني مصالحها مع الجميع دون أن تفقد قرارها الوطني.

خاتمة: العظمة الحقيقية

في نهاية المطاف، ثمة سؤال جوهري يجب أن يُطرح بوضوح: ما الغاية من القوة؟ إذا كانت الغاية هي الهيمنة على الآخرين وإخضاعهم، فهذا مسار يُفضي حتماً إلى صراعات لا تنتهي وتكاليف لا تُحتمل. وإذا كانت الغاية هي بناء مجتمع مزدهر ومستقر يعيش أفراداه بكرامة وأمان وفرص حقيقية، فهذا مسار يُفضي إلى قوة مستدامة وحضور دولي مؤثر.

القوة الكافية ليست قوة الضعيف الذي يرضى بالقدر اليسير، إنها قوة الدولة التي تعرف ما تريد، وتبنيه بصبر وإصرار، وتدير علاقاتها الدولية بحكمة، وتُسهم في الاستقرار الإقليمي والدولي بدلاً من أن تكون مصدراً للفضى أو ضحية لها.

العالم اليوم لا يحتاج إلى مزيد من الإمبراطوريات المتنافسة، بل يحتاج إلى مزيد من الدول المستقرة، المزدهرة، العاقلة، الواثقة، التي تبني الداخل قبل أن تفكر في فرض نفسها على الخارج، وتُسهم في السلام لا لأنها عاجزة عن الحرب، بل لأنها تدرك أن السلام هو الشرط الأول لأي عظمة حقيقية.

هذه العظمة الحقيقية، وهذا هو مسار القوة الكافية.

”

**القوة الكافية ليست
قوة الضعيف الذي
يرضى بالقدر اليسير
إنها قوة الدولة التي
تعرف ما تريد وتبنيه
بصبر وإصرار**

“



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع